تحرك عاجل

تنفيذ حكم الإعدام وشيك على الرغم من الدفع بالإعاقة العقلية

من المُفترض أن تقوم سلطات ولاية تكساس يوم السابع من أغسطس/ آب الحالي بتنفيذ حكم الإعدام بحق مارفين ويلسون، الأمريكي من ذوي الأصول الإفريقية، والبالغ من العمر 54 عاماً، عقوبة له على جريمة قتل ارتكبها في عام 1992. ولقد خلص أخصائي الطب النفسي والأعصاب إلى أن الإعاقة العقلية التي يعاني ويلسون منها قد تجعل من تنفيذ حكم الإعدام بحقه أمراً غير دستوري.

أُلقي في 4 نوفمبر/ تشرين الثاني من عام 1992 القبض على **مارفين ويلسون** بتهمة حيازة الكوكايين، قبل أن يتم إطلاق سراحه بكفالة. وعُثر بعد ستة أيام من ذلك التاريخ على جثة جيري ويليامز في بومونت بولاية تكساس، وهو الذي كان يعمل مخبراً لدى الشرطة، والذي قادت المعلومات التي أعطاها للشرطة إلى اعتقال مارفين ويلسون آنفاً. واتضح أن ويليامز قد قُتل عقب إصابته بعيار ناري، وجرى توجيه تهمة القتل العمد لمارفين ويلسون، وإدانته بها، قبل أن يُحكم عليه بالإعدام في عام 1994. وفي عام 1997، قامت محكمة الاستئناف الجنائية بولاية تكساس بنقض الحكم بإدانة ويلسون، وذلك للجوء الإدعاء إلى استخدام حجج غير لائقة أمام هيئة المحلفين. ولقد جرت إعادة محاكمة ويلسون في عام 1998، لتتم إدانته مجدداً والحكم عليه بالإعدام مرة أخرى. ولا يزال محاموه يطعنون في دوره المزعوم المنسوب إليه في جريمة القتل، ويشككون في مدى موثوقية الأدلة المستخدمة ضده.

وفي عام 2002، وفي إطار نظرها في قضية أتكينز المرفوعة ضد ولاية فيرجينيا، قضت المحكمة الاتحادية العليا في الولايات المتحدة بعدم قانونية إعدام الأشخاص الذين يعانون من "التخلف العقلي"، وذلك بموجب الحظر المفروض دستورياً على أشكال "العقوبة القاسية وغير المعتادة". غير أن المحكمة لم تبادر إلى تعريف مفهوم "التخلف"— ولو أنها أشارت إلى مجموعة متنوعة من طرق تعريف مفهوم التخلف التي تأخذ بها الجمعية الأمريكية للطب النفسي، والجمعية الأمريكية المعنية بالتخلف العقلي، والتي تغير اسمها مؤخراً ليصبح "الجمعية الأمريكية للإعاقات الذهنية والتنموية". وبموجب طرق التعريف تلك، فيُنظر إلى التخلف العقلي على أنه أحد أشكال الإعاقة التي تظهر أعراضها جلياً على الشخص قبل بلوغه الثامنة عشرة من عمره، وتتسم بقصور واضح في الوظائف الذهنية العادية (وهو أمر يتضح في العادة من خلال نسبة متدنية من معدل ذكاء الفرد بحيث تقل عن 70)، ويرافقها محددات تحول دون تطور أو نمو مجالين أو أكثر من المجالات المعنية بمهارات التكيف من قبيل مهارات الاتصال والتواصل، والعناية بالنفس، والعمل، والوظائف المجتمعية. ولقد تركت المحكمة الأمر لكل ولاية من الولايات كي تقرر الشكل الأنسب للامتثال لهذا الحكم الذي أصدرته. وعقب مضي عشر سنوات على ذلك الحكم، لمّا يقم المجلس التشريعي في ولاية تكساس بسن أي قانون يُعنى بالامتثال لمقتضيات الحكم المذكور آنفاً. وفي ظل غياب قانون أو تشريع من هذا القبيل، قامت محكمة الاستئناف الجنائية في تكساس في عام 2004 بإصدار مباديء توجيهية بهذا الخصوص.

وفي عام 2003، طعن محامو مارفين ويلسون بحكم الإعدام الصادر بحق موكلهم بموجب السابقة القضائية المتمثلة في قضية آتكينز. وفي العام التالي، قامت المحكمة بتعيين خبير في جراحة الأعصاب والطب النفسي من ذوي الخبرة الطائلة تمتد لما يقرب من 22 عاماً في هذا المجال؛ ولقد خلص الخبير إلى أن ويلسون يعاني من التخلف العقلي بالفعل. وقام الخبير بإجراء تسعة اختبارات مختلفة من شتى الأنواع، وقام شخصياً بمراجعة المواد والسجلات المتوفرة في هذا الإطار. ولقد أشار إلى أن معدل ذكاء مارفين ويلسون قد جرى تقييمه على مدار أعوام مختلفة عند مستويات تراوحت بين 61 و75 درجة فقط، حيث أثبتت أحدث الفحوصات التي أُجريت مؤخراً على مارفين ويلسون ذلك، وأظهرت أدنى معدلات الذكاء لديه، وذلك باستخدام اختبار يُعتقد على نطاق واسع أنه الأدق بين نظرائه. ولقد التحق مارفين بدروس تعليمية خاصة طوال فترة التحاقه بالمدرسة في مرحلة الطفولة، وخلُص الخبير إلى أن التطور اللغوي لدى مارفين يقع ضمن "نطاق الإعاقة بشكل واضح"، وأن قدراته على القراءة والاستيعاب كانت "محدودة للغاية"، وأن مهاراته المفاهيمية والعملية كانت تعتريها أعراض الإعاقة بشكل فعلي. ولم تقم الولاية باقتراح رأي خبير آخر كي يفند ما وصل إليه الخبير الأول الذي عينته المحكمة آنفاً، غير أن ولاية تكساس قد رفضت الدفع بحجة الدفع بقضية آتكنز كسابقة، وآثرت عدم الأخذ بالمباديء التوجيهية الصادرة عن محكمة الاستئناف الجنائية في تكساس، ولجأت المحاكم الاتحادية إلى تأييد قرار سلطات الولاية برفض القبول بهذه الحجة.

يُرجى كتابة مناشداتكم فوراً بالإنكليزية، أو بلغتكم الخاصة، على أن تتضمن مايلي، مستخدمين تحديداً رقم النزيل (السجين) الخاص بمارفين ويلسون، وهو: (999098):

AMNESTY INTERNATIONAL

- التوضيح بأنكم لستم بصدد العثور على مبررات لجريمة القتل العمد التي ذهب ضحيتها جيري ويليامز، أو التقليل من شأن المعاناة التي خلّفتها تلك الجريمة؛
- والإشارة إلى أن الأدلة القائمة على الإعاقة العقلية التي يعاني مارفين ويلسون منها، حسب ما خلُص إليه الخبير من إثبات الحالة،لم ينبرِ لدحضها أي خبير مختص في مجال الأدلة يمثل ولاية تكساس في هذا الشأن؛
- والإشارة إلى أنه، وعقب مضي عقد من الزمان على سابقة "قضية آتكنز ضد ولاية فيرجينيا"، لمّا تبادر تكساس بعد إلى سن قانون يُعنى بالامتثال للحكم الصادر في تلك القضية؛
- والتعبير عن معارضتكم لتنفيذ حكم الإعدام بمارفين ويلسون، والدعوة إلى تخفيف حكم الإعدام الصادر بحقه.

يُرجى إرسال المناشدات قبل 7 أغسطس/آب 2012 إلى:

قسم العفو في مجلس ولاية تكساس للعفو واطلاق السراح المشروط	حاكم ولاية تكساس، ريك بيري
8610 Shoal Creek Blvd. Austin, TX 78757-6814, USA	مكتب حاكم الولاية
فاكس رقم: +1 512 467 0945	PO Box 12428, Austin, Texas 78711-2428, USA
البريد الإلكتروني: bpp-pio@tdcj.state.tx.us	فاكس رقم: +1 512 463 1849
المخاطبة: السادة أعضاء المجلس	**المخاطبة: عزيزي حاكم ولاية تكساس**

يرجى إرسال نسخ من المناشدات إلى الممثلين الدبلوماسيين الأمريكيين المعتمدين في بلدكم. ويرجى إدخال العناوين الدبلوماسية المحلية أدناه:

الاسم العنوان 1 العنوان 2 العنوان 3 4 رقم الفاكس عنوان البريد الإلكتروني المخاطبة: .

أما إذا كنتم سترسلونها بعد التاريخ المذكور آنفاً، فيرجى التنسيق مع مكتب فرعكم قبل إرسالها.

تحرك عاجل

تنفيذ حكم الإعدام وشيك على الرغم من الدفع بالإعاقة العقلية

معلومات إضافية

رفضت إحدى محاكم الموضوع في تكساس الأخذ بدفع الإعاقة العقلية بموجب سابقة قضية آتكنز في نوفمبر/ تشرين الثاني من عام 2004. ولقد أيدت محكمة الاستئناف الجنائية في تكساس وغيرها من المحاكم الاتحادية هذا الرفض، وذلك على الرغم من حقيقة عدم قيام سلطات الولاية بتعيين خبير آخر لدحض ما خلُص إليه الخبير الأول من استنتاجات، أو طلب شهادة خبراء آخرين لهذه الغاية، وذلك فيما يتعلق بتشخيص حالة مارفين ويلسون وما يعانيه من أعراض تخلف عقلي بسيط حسب ما ذهب الخبير الأول إليه. ولقد أفردت محكمة الولاية فقرة خاصة من قرار حكمها تُعني بمسألتي النقص في القدرات على التكيف، وثبوت حالة التخلف العقلي قبل بلوغ الشخص سن الثامنة عشرة. ولم تقم المحكمة بالطبع بالمرور صراحةً على التوصل إلى أية استنتاجات تثبت معاناة مارفين ويلسون من محددات تعوق وظائفه وقدراته على التكيف. بل إن المحكمة خلصت عوضاً عن ذلك إلى استنتاجات تقوم في مجملها على المباديء التوجيهية "المؤقتة" الصادرة عام 2004 عن محكمة الاستئناف الجنائية بتكساس، وذلك في ظل غياب أية إرشادات بهذا الخصوص صادرة عن مشرعي الولاية (وهو ما عُرف بعوامل "بريزينيو" التي جرت بلورتها في إطار قضية النزيل السجين المحكوم بالإعدام، خوسيه بريزينيو). وعليه، فلقد خلُصت محكمة الولاية مثلاً إلى عدم قيام أدلة تثبت بأن مارفين ويلسون كان تابعاً لأفراد المجموعة، وأنه قادر على الكذب كل ما صبّ ذلك الفعل في مصلحته، وأن الجريمة التي ارتكبها تشي بوجود سبق الإصرار والتخطيط المعد إعداداً جيداً، وأنه لم تتوفر أدلة تشير إلى قيام أيّ كان بتصنيف مارفين ويلسون أو تشخيص حالته على أنه متخلف عقلياً حتى قبل بلوغه سن الثامنة عشرة.

وفي عام 2011، أشارت الدائرة الخامسة في محكمة الاستئناف الأمريكية إلى أنه"من الواضح على ما يبدو قدرة متقصين آخرين للحقائق إثبات استنتاجات مغايرة فيما يتعلق بتخلف ويلسون العقلي بناءً على ما يتوفر من أدلة" وذلك أمام محكمة الولاية. ومع ذلك، فقد قضت محكمة الدائرة الخامسة أنه، وفي ظل المعايير المتفاوتة التي يُفترض بالمحاكم الاتحادية مراعاتها لدى إصدارها لأحكامها بموجب القوانين الأمريكية، فلقد أخفق موكلو مارفين ويلسون في نقض "قرضية صحة الحكم" التي ترتبط بقرارات محكمة الولاية وأحكامها. ويسعى محامو ويلسون في هذه الآونة إلى مراجعة الحكم أمام المحكمة الاتحادية العليا في الولايات المتحدة، بما في ذلك البت في مسألة إذا ما كانت ولاية تكساس – وبالطبع الدائرة الخامسة بوصفها المحكمة الاتحاجية المشرفة على قضايا الإعدام خارج الولاية – قد أصبحت جميعها "مُشتطةً" فيما يتعلق بتوفير حماية مجتزأة بموجب سابقة قضية آتكنز القضائية، وذلك جراء اعتمادها على الأخذ بعوامل بريزينيو. وفي قرار الإحاطة المقدم للمحكمة، فيدفع محامو ويلسون بأن "محاكم ولاية تكساس والدائرة الخامسة قد سمحت بالمضي قُدُماً في مسألة تنفيذ الحكم بالإعدام، وذلك عقب أن خلُصت تلك الجهات إلى أن مقتضيات سابقة آتكنز لا تنطبق على حالة السيد ويلسون نظراً لأنه لا يستوفي ما يُعرف بمعايير بريزينيو". ومن الجدير بالذكرهنا أن تلك العوامل التي لجأت محاكم تكساس إلى الأخذ بها لإجراء التقصي والبحث في إثبات حالة التخلف العقلي لدى ويلسون من عدمها، تعمل على تضييق هامش المخالفين الذي تنطبق عليهم الحماية بموجب قضية آتكينز، حيث تتيح إعدام الأشخاص الذين يعانون من درجة بسيطة من التخلف العقلي، وهي الحالة التي استثنتها قضية آتكنز أصلاً بموجب التعديل الثامن من الدستور". ويؤكد بيان الإحاطة أن المسألة التي ينبغي على المحكمة العليا البت فيها تتلخص فيما "إذا كان لدى ولاية تكساس إمكانية الالتفاف على الحكم الصادر في قضية آتكينز، وفيما إذا كان يتعين على المحاكم الاتحادية من المستويات الدُنيا القيام بإنفاذ ذلك الحكم أم لا."

كما ويستمر المحامون في محاولتهم الطعن بمدى موثوقية إدانة مارفين ويلسون، ويحاولون في معرض ذلك الاستعانة بالأسباب التي ساقتها المحكمة الاتحادية العليا في قضية آتكينز من أجل وقف تنفيذ أحكام الأعدام الصادرة بحق مرتكبي الجرائم الذين يعانون من التخلف العقلي، مشيرةً إلى تراجع أهمية مسؤوليتهم الجنائية انطلاقاً من الإعاقات التي يعانون منها – بحيث يمكن مثلاً أن تتسبب الإعاقة في ضعف دوره كشاهد ينافح عن نفسه أو يدافع عنها، والإدلاء باعترافات كاذبة وما شابه ذلك. وفي بيان الإحاطة الذي تقدموا به أمام المحكمة الاتحادية العليا، يشير محامو ويلسون إلى أنه "قد حُكم عليه في ظل ذات الظروف التي تخلق إشكالية فيما يتعلق بتنفيذ عقوبة الإعدام بالأشخاص الذين يعانون من إعاقة عقلية؛ فلقد كان واحداً من بين عدة جُناة، ناهيك عن التغيير الذي حصل فيما يتعلق بتعرف شهود العيان على هوية المعتدي في تلك الجريمة مع مرور الوقت، وحقيقة قيام الشريك ذي القدرات العقلية الأكثر تعقيداً بالإشارة إلى ويلسون على أنه قائد المجموعة، والأخذ بإفادة زوجة الشريك في ارتكاب الجريمة كأساس لاعتماد (اعترافات) ويلسون."

ومن الجدير بالذكر هنا أن منظمة العفو الدولية تعارض دون تحفظ فرض عقوبة الإعدام في جميع الحالات والقضايا، وبغض النظر عن مسألتي الذنب أو البراءة، وطبيعة الجريمة، أو الأسلوب المستخدم في إعدام السجناء المحكومون بالإعدام. واليوم، ثمة ما يزيد على 140 دولة قد قامت بإلغاء عقوبة الإعدام قانوناً أو من حيث واقع الممارسة الفعلي. ولقد جرى في الولايات المتحدة تنفيذ 1301 من أحكام الإعدام منذ استئناف العمل بهذه العقوبة في عام 1977. وقامت ولاية تكساس وحدها بتنفيذ 483 حكماً من أحكام الإعدام. وجرى في عام 2012 تنفيذ 24 حكماً بالإعدام في الولايات المتحدة، ستة منها جرى تنفيذها في ولاية تكساس.

الاسم: مارفين لي ويلسون

الجنس: ذكر

التحرك العاجل رقم 12/227، رقم الوثيقة: AMR 51/071/2012، والصادرة بتاريخ الأول من أغسطس/ آب 2012